وقد ذهب المخططون الى أكثر من إعطاء واجهة حضارية وعمرانية مشرقة، إذ أكدوا على ضرورة الربط في التصاميم الهندسية بين الحاضر والماضي لإحياء التاريخ والتراث ولتذكير العالم دائماً بأمجاد الحضارات العربية التي ازدهرت في العراق والعالم العربي ولإحياء تاريخ وتراث الأمة العربية المجيدة وقد كان التركيز قائماً على ضرورة إدخال فن البناء المعماري العربي والإسلامي الأصيل على المشاريع السياحية العمرانية لما تتميز به من فن الزخرفة الإسلامية البديعة، والاقواس العربية والعديد من فنون البناء الأخرى.

وبذلك استطاع العراق من خلال السياحة، وخاصة من خلال تصاميم المنشآت السياحية، أن يعكس واجهة حضارية متقدمة علاوة على احياء التاريخ والتراث الأصيل للأمة العربية.

وقد لا تكون الصورة مشرقة دائماً فبالمقابل هناك بعض المستثمرين في القطاع الخاص الذين لا يلتزمون بضوابط التصاميم المطلوبة بهدف تقليل التكاليف الاستثمارية، وان مهمة الاعتناء بالواجهات الأمامية للفنادق مثلاً يعدها من واجبات الحكومة وليس من واجباتهم، وهذا ناتج عن نقص في الوعي السياحي لدى بعض المستثمرين في السياحة.

رابعاً : أثر السياحة في المستوى العام للأسعار (التضخم النقدي): -

إن أغلب المفاهيم للموضوعات الاقتصادية كانت ولازالت محل جدل ونقاش بين الكتاب بسبب اختلاف نزعاتهم وتباين أفكارهم، وتعريف التضخم واحد من أهم هذه المفاهيم الذي لا يجد المرء تعريفاً جامعاً له في الأدب الاقتصادي، إذ تعددت وجهات النظر حول ماهية أو تعريف التضخم وظهرت العديد من الاتجاهات لتفسير التضخم، لكن التعريف الأكثر شيوعاً الذي يتبناه معظم الاقتصاديون في الوقت الحاضر هو أن التضخم (Inflation) يعرف أنه " نسبة الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار "، ويقاس بالرقم القياسي للأسعار.

وفي أي نشاط اقتصادي يتحقق التضخم النقدي عندما يتخلف العرض عن الطلب، وهذا ما يحدث في المجال السياحي أيضاً، إذ يتخلف العرض السياحي عن الطلب السياحي، نتيجة للطبيعة الموسمية التي يتميز بها قطاع السياحة، وبالتالي فان ارتفاع أسعار المنتوج السياحي وأسعار السلع والخدمات الأخرى، يحدث نتيجة للأسباب الآتي: -

أ- الطبيعة الموسمية للطلب السياحي : إذ يزداد الطلب السياحي في موسم الذروة السياحي وينخفض في المواسم الأخرى من السنة، للطبيعة الموسمية للنشاط السياحي، وهذا يعني تكدس أفواج كبيرة من السياح في المناطق السياحية.

ب-محدودية العرض السياحي أمام الطلب السياحي وخاصة في مواسم الذروة السياحية، إذ لا يستطيع العرض السياحي أن يجاري الطلب السياحي المتزايد.

ت-الاسراف في الطلب، إذ يقوم السائح بزيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات السياحية في المكان السياحي بنسبة أكبر من مكان إقامته.

ث-ارتفاع تكاليف الإنتاج، نتيجة محاولة المنتجين في النشاط السياحي توفير أفضل المنتجات والخدمات السياحية مما يؤدي الى التنافس على المدخلات ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار الخدمات السياحية.

ج- رغبة المنتجين السياحيين الى زيادة هامش أرباحهم في مواسم الذروة السياحية لكون الموسم السياحي يشكل فرصة لتحقيق المزيد من الأرباح، والتعويض عن قلة الأرباح بل وحتى الخسائر التي يتحملونها في موسم الكساد السياحي.

ح- تركيز الأنشطة السياحية في مواقع معينة يؤدي الى ارتفاع سعر الأراضي في تلك المناطق التي تمثل مناطق جذب سياحي.

وبالتالي إن زيادة الطلب على شراء الأراضي من أجل إقامة المنشآت الفندقية والسياحية ومراكز الخدمات المختلفة، يكون سبباً لرواج صناعة البناء والتشييد وارتفاع تكاليفها مما يتبعه ارتفاع في أسعار المباني والقيمة الإيجارية للوحدات السكنية الجديدة، وهي أمور يعاني منها السكان المحليين.

وعليه يترتب عن التضخم النقدي الناتج عن السياحة مجموعة من الآثار السلبية والايجابية، التي يمكن إجمالها على النحو الآتي: -

أ- إن التضخم النقدي بقدر ما له من أثار سلبية، فله أثر إيجابي كبير ينعكس على التنمية السياحية نفسها فارتفاع أثمان المنتوج السياحي يؤدي بدوره الى ارتفاع الأرباح المتحققة لدى المنتجين في النشاط السياحي، وهذا سوف يحفز العديد من المستثمرين الى الدخول في صناعة السياحة، وبناء العديد من المنشآت السياحية وهذا يعني خلق تنمية سياحية تعمل على تطوير القطاع السياحي في القطر.

ب-إن ارتفاع أثمان المنتوج السياحي في موسم الذروة السياحي بمثابة عامل مهم يحمي المنتجين في النشاط السياحي من انخفاض الأرباح وربما تحمل الخسائر في موسم الكساد الذي قد يصل الى حد ثمانية أو تسعة أشهر في بعض الأحيان وبذلك يعمل التضخم على تعويض المنتجين عمّا فاتهم من مكاسب اقتصادية في المواسم الأخرى.

ت-يعمل الارتفاع في أثمان المنتوج السياحي الى رفع تكاليف الرحلات السياحية، وهذا بدوره يؤثر في قرارات الأفراد من ذوي الدخول المنخفضة والمحدودة أما بتقليص أيام الرحلة السياحية أو العدول عنها، وهذا يؤدي بالتأكيد الإضرار بنمط سياحي مهم ألا وهي السياحة الجماهيرية (Mass Tourism)، وبذلك تقتصر السياحة على الفئات ذات الدخول العالية وما يترتب على ذلك من آثار سلبية ونشوء تفاوت طبقي وفقدان العديد من المزايا الاجتماعية والإنسانية المجنية من قبل النشاط السياحي.

ث-نتيجة لارتفاع أثمان المنتجات بشكل عام في الأماكن السياحية بسبب الطلب السياحي المتزايد في موسم الذروة السياحي، ومع جمود العرض سوف يكون هناك منافسة على شراء المنتجات بين السياح من جهة وسكان الأقاليم السياحية من جهة أخرى وفي الغالب تنتهي هذه المنافسة لصالح السياح لكونهم من ذوي الدخول العالية، علاوة على ذلك استعداد السائح للإنفاق بشكل أكبر من الحالة الاعتيادية، مما يؤدي الى خلق حالة من العداء تجاه السياح من قبل المواطنين في الأماكن السياحية وهذا بدوره يضعف ولاء المواطنين للبلد وخلق مشاكل اجتماعية وخاصة لذوي الدخول المحدودة والثابتة.

ج- ارتفاع أثمان الإقامة مما يشجع السكان المحليين لتخصيص جزءاً من الدور والشقق والغرف المفروشة أو المؤثثة لتأجيرها للسياح مما يؤدي الى ارتفاع أثمان الإيجارات وخلق أزمة سكن يعاني منها سكان المنطقة.

وتتفاوت حدّة التضخم النقدي الناتج عن السياحة بسبب الظروف والعوامل التي تحكم ذلك، كاعتدال الطلب أو جاهزية السوق السياحية لتلبية حاجات الطلب السياحي المتزايد وهذه الحالة تحصل في البلدان المتقدمة على وجه الحديد إذ يتحكم التقدم التكنولوجي والاقتصادي في حدة هذا النوع من التضخم النقدي، لأن السوق المحلية تستطيع أن تلبي معظم مستلزمات السياحة من الموارد الوطنية.

ولمعرفة أثر السياحة على التضخم النقدي في العراق نستعين بالجدول (33) الآتي: -

جدول (33)

" معدل التضخم النقدي الناتج عن السياحة مقارنة بمعدل التضخم النقدي العام " في العراق

السنة	معدل التضخم النقدي الناتج عن السياحة %	معدل التضخم النقدي العام %
2002	-	19.3
2003	21.5	33.6
2004	11.7	27.0
2005	- 19.9	37.0
2006	41.1	53.0
2007	26.1	30.8
2008	10.6	2.7
2009	9.6	- 2.8
المعدل %	14.4	25.1

المصدر : ماجد حميد ناصر العوادي، قياس وتحليل الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية ودورها في دعم الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2011، ص :154.

ويلاحظ أن معدل التضخم النقدي لأسعار الخدمات السياحية السنوي بلغ (14.4%) في حين ان معدل التضخم النقدي السنوي العام بلغ (25.1%) وهذا يعني ان التضخم النقدي في أسعار الخدمات السياحية أقل منه في أسعار السلع والخدمات الأخرى. ومع صغر حجم المنتوج السياحي مقارنة بالإنتاج القومي العراقي الذي تتراوح نسبته أقل من (1%) فان السياحة في العراق فلم تكن عاملاً من عوامل التضخم النقدي.

خامساً : أثر السياحة في الدخل الحكومي: -

1- مفهوم الدخل الحكومي: -

يقصد بالدخل الحكومي، الإيرادات الحكومية، وتعرف انها " العوائد العامة التي تحصل عليها الدولة نتيجة التوصل الى تحقيق فائض في الاقتصاد العام من وراء نشاطها الاقتصادي والمالي وهذا الفائض يجد مصدره الرئيس في موارد الدولة من املاكها ومشروعاتها الاقتصادية ".

وقد قدم كتاب المالية العامة الكثير من الأفكار الخاصة لتقسيم الإيرادات العامة على أساس ما يجمع كل مجموعة من الإيرادات من خصائص تميزها عن غيرها إلّا أن أفكار التقسيم هذه لأنواع الإيرادات العامة لا تتعدى ما يأتي:

أ- إيرادات أملاك الدولة : ويقصد بأملاك الدولة الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء ملكية عامة والتي تسمى بالدومين العام وهي المعدة للنفع العام ولا تقصد الدولة منها تحقيق الربح من خلال استغلالها مثل الطرق والجسور والمدارس والمباني الحكومية وغيرها أم ملكية خاصة، وتسمى بالدومين الخاص وهي المعدة للاستغلال الاقتصادي، وهو وحده بشكل عام يدر إيراداً ومن ثم هو وحده الذي يعنيه علماء المالية بدخل الدولة من املاكها كمصدر من مصادر الإيرادات.

ب-إيرادات الدولة من الرسوم : تعد الرسوم مصدراً آخر من مصادر الايرادات العامة في الدولة وان كانت أهميته لا تصل الى أهمية الإيرادات العامة الأخرى كالضرائب والدومين، ويعد الرسم من الإيرادات الدورية والمنتظمة التي تدخل خزانة الدولة وتسهم في تمويل نفقاتها العامة.

ت-إيرادات الدولة من الضرائب تعرف الضريبة بأنها " فريضة مالية نقدية تستأديها الدولة جبراً من الأفراد بدن مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية ". وحتى نستطيع التمييز بين الضريبة والرسم هناك فارق رئيس هو أن الرسم يتم مقابل خدمة والضريبة فريضة مالية بدون مقابل.

ث-إيرادات الدولة من القروض : القرض العام هو " عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد المصارف او الهيئات المحلية أ الدولية، مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقاً لشروط العقد ".

إن التعهد بوفاء القرض هو الصفة الأساسية التي يتميز بها القرض العام عن إيرادات الدولة الأخرى، فالايرادات الأخرى تدخل الخزانة العامة ولا ترد لدافعها، بينما إيرادات القرض تدخل الخزانة العامة ديناً وتتعهد الحكومة بردها مع الفوائد في أجل محدد وبالتالي تمثل هذه الإيرادات العامة بمجملها دخلاً لميزانية الحكومة وهو نفسه الدخل الحكومي الذي نقصده.

2- الفرق بين الدخل القومي والدخل الحكومي: -

لو تتبعنا دراسة التيار الدائري للنشاط الاقتصادي سوف نجد ان القيام بالإنتاج سوف يولد دخل الذي بدوره سوف يخلق إنفاق وهذا يشير الى أن هناك ثلاث تيارات تمثل كل منها طريقة مختلفة لقياس نفس مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع إذ يهتم التيار الأول بقياس الناتج القومي (National Product) من السلع والخدمات الإنتاجية التي قامت بإنتاجها الوحدات الإنتاجية، أما التيار الثاني الدخل القومي (National Income) فيركز على قياس حجم الدخل الذي يحصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج نظير مساهمتهم بخدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية. أما التيار الثالث الإنفاق القومي (National Expenditure) فيتخصص بقياس الإنفاق للقطاعات الاقتصادية المختلفة سواء قطاع العائلات أو قطاع الحكومة...الخ. عند شراء الإنتاج الذي قامت به الوحدات الإنتاجية المختلفة.

وبالتالي يعرف الدخل القومي وفقاً للتيار الأول (الإنتاج) بأنه " مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي انتجت بواسطة عوامل الإنتاج الوطنية خلال فترة زمنية معينة هي في العادة سنة كاملة ".

ويعرف التيار الثاني (الدخل) بأنه " مجموع الدخول المتحصلة من قبل مالكي عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية والتي تتمثل بالعمل، رأس المال، الأرض، التنظيم وعوائدها هي الأجور، الفائدة، الريع، الربح وعلى التوالي. وهذا يعني أن :

الدخل القومي = مجموع عوائد عناصر الإنتاج

= الأجور (Wages) + الفوائد (Interests) + الريوع (Rents) + الأرباح (Profits)

كما يعرف وفقاً للتيار الثالث (الإنفاق) بأنه " مجموع ما يصرفه الأفراد على السلع والخدمات التي تتضمن السلع غير الدائمة (Non-Durable Goods) أي السلع ذات الاستهلاك المباشر كالغذاء والخدمات مثل التعليم (Education)، وسلع الاستهلاك الدائم (Durable Goods) كالأثاث ".

وعليه نجد أن الدخل القومي سواء كان متمثلاً بأقيام السلع المنتجة أو بالدخول التي يحصل عليها أصحاب عوامل الإنتاج أو إنفاق الأفراد على شراء السلع المنتجة ما هو في الحقيقة إلّا مقياس نقدي للنشاط الاقتصادي. بينما الدخل الحكومي يتمثل بالعوائد المالية التي تمول خزينة الحكومة من خلال استغلال أملاك الدولة الخاصة وفرض الرسوم والضرائب والقروض التي تحصل عليها الحكومة والتي لا يتضمنها مفهوم الدخل القومي. فضلاً عن كون الدخل القومي يشمل دخول القطاع الخاص والعام والمختلط بينما الدخل الحكومي يشمل القطاع العام فقط. ومنه نجد الفرق الواضح بين مفهوم الدخل القومي والدخل الحكومي.

3- مفهوم وتعريف الضريبة: -

كانت الضرائب في الحضارات القديمة تفرض على جميع المواطنين، إذ تفرض على الطبقات الغنية على شكل أموال تدفع للحكومات، وبالمقابل على الفقراء أداء الأعمال المطوب منهم للحكومات، وكان الغاية منها تغطية النفقات العامة للحكومات في سبيل القيام بالخدمات العامة وأهمها الدفاع عن الوطن.

ولقد وردت العديد من التعاريف للضريبة نستعرض قسماً منها :-

- حيث عرفت على أنها " أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ".

- كما عرفت بأنها " فريضة مالية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها بلا مقابل تمكيناً للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع ".

- وعرفت أيضاً بأنها " مبلغ نقدي تحصل عليه الدولة جبراً من المكلفين تبعاً لمقدرتهم على الدفع بدون مقابل مباشرةً لتحقيق ما تصبو اليه الدولة من أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية ".

ومهما اختلفت التعاريف إلّا أنه يمكن ان نقدم تعريفاً شاملاً للضريبة على أنها " فريضة مالية يتحملها المكلفون جبراً وبدون مقابل كأداة مالية تلجأ اليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها على مقضى ايديولوجيتها ".

4- أهداف الضرائب: -

أ- الهدف المالي :

إذ أن الغاية المتوخاة من الضريبة هو الحصول على الموارد المالية لتغطية النفقات العامة للدولة مقابل تقديم خدمات البنى التحتية وخدمات التعليم والصحة والأمن والدفاع التي لا يمكن تقديمها لو تركت للقطاع الخاص.

ب- الهدف الاجتماعي :

ويتمثل في إعادة توزيع الثروات والدخول وتحقيق مظاهر العدالة الاجتماعية، إذ تعد أداة لتحقيق التقارب بين طبقات المجتمع عن طريق فرض الضرائب حسب مقدرة المكلفين. إذ تقوم الضرائب بسحب الأموال من الطبقات الغنية لتحقيق خدمات عامة يستفاد منها كل طبقات المجتمع وهكذا فهي تعمل على إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية.